الأمم المتحدة

A/HRC/49/52

الجمعية العامة

Distr.: General
28 December 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير – 1 نيسان/أبريل 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

موجز

يُقدَّم المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرارد كوين، هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس 10/44. ويقدّم التقرير لمحة عامة عن الأنشطة المنفذة في عام 2021، ويتضمن دراسة مواضيعية عن الذكاء الاصطناعي وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

إنّ العالم يشهد نمواً سريعاً لم يسبق له مثيل فيما يخص استخدام الدول للتكنولوجيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وبالقرارات المتخذة آلياً، وبتعلم الآلة. ويمكن أن تعود هذه التكنولوجيات الجديدة بفائدة كبيرة على الأشخاص ذوي الإعاقة وأن تدفع عجلة البحث عن المساواة الشاملة في مجموعة واسعة من الميادين مثل العمالة والتعليم والعيش المستقل. ومع ذلك، هناك العديد من الآثار التمييزية المعروفة. وفي حين يتزايد الوعي بالتحديات الواسعة التي يمكن أن تطرحها هذه التكنولوجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان، هناك حاجة ماسة إلى إجراء مناقشة تركّز أكثر على التحديات المحددة التي تولّدها هذه التكنولوجيات على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعتزم المقرر الخاص في دراسته المواضيعية الشروع في هذه المناقشة وإرشادها. ويصف فيها المخاطر التي تشكلها هذه التكنولوجيا على تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق الإنسان المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويؤكد ضرورة وضع حقوق الإنسان المكفولة للأشخاص ذوي الإعاقة في صلب النقاش الدائر حول هذه التكنولوجيات. وبمجرّد معالجة هذه المخاطر، سيكون من الممكن تحقيق الفوائد العملية للذكاء الاصطناعي. وحُددت لهذه الغاية في الفرع الأخير من التقرير توصيات عملية لإنجاز ذلك.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – أنشطة المقرر الخاص 3

ألف – الزيارات القطرية 3

باء – المشاورات والاجتماعات والتواصل مع أصحاب المصلحة 3

جيم – الرسائل 4

ثالثاً – الذكاء الاصطناعي وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 4

ألف – طبيعة الذكاء الاصطناعي 8

باء – الآثار العامة للذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة 10

جيم – الحقوق والالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تنطبق على تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه 12

دال – تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تميّز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة 18

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات 21

ألف – الاستنتاجات 21

باء – التوصيات 22

أولاً- مقدمة

1- يقدم المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرارد كوين، هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 10/44. ويصف التقرير الأنشطة التي نفذها المكلف بالولاية في عام 2021، ويتضمن دراسة مواضيعية عن الذكاء الاصطناعي وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

2- وعند إعداد الدراسة، قام المقرر الخاص بتحليل الردود على استبيان وُجّه إلى الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والشركات التجارية والأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. وتلقى المقرر الخاص ما مجموعه 35 مساهمة، ويود أن يعرب عن امتنانه لمن قدموا مساهماتهم[1].

ثانياً- أنشطة المقرر الخاص

ألف- الزيارات القطرية

3- بسبب جائحة كوفيد-19، لم يُجرِ المقرر الخاص أي زيارات قطرية في عامي 2020 و2021. وتأجلت بسبب الجائحة الزيارة التي كان من المقرر أن يجريها إلى بوتسوانا في عام 2021. ويعرب المقرر الخاص عن شكره لحكومة بوتسوانا على تعاونها معه، آملاً في أن يقوم بالزيارة أثناء فترة ولايته.

4- وقدّم المقرر الخاص طلبات لزيارة الاتحاد الأوروبي والأردن في عام 2022.

باء- المشاورات والاجتماعات والتواصل مع أصحاب المصلحة

5- شارك المقرر الخاص في العديد من المؤتمرات والاجتماعات، مما أتاح له تبادل المعلومات، وعرض الممارسات الجيدة، والتوعية بالقضايا المتصلة بالإعاقة. وفيما يلي بعض الأنشطة المنفذة في عام 2021.

6- في شباط/فبراير 2021، شارك المقرر الخاص في اجتماع خبراء بشأن تعزيز حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمسنين أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها، عقدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للإسهام في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة. وشارك أيضاً في الدورة التاسعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية. وفي آذار/مارس 2021، شارك في المناقشة السنوية لمجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي تموز/يوليه 2021، شارك المقرر الخاص في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي الأنشطة الموازية لها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شارك في المشاورة التي أجراها مجلس حقوق الإنسان فيما بين الدورات بشأن الصحة العقلية وحقوق الإنسان، والتي طلبها المجلس في قراره 13/43، كما شارك في حلقة النقاش التي نظمها المجلس فيما بين الدورات بشأن الحق في الضمان الاجتماعي في عالم العمل المتغير، والتي عُقدت عملاً بالقرار المذكور.

7- وعقد المقرر الخاص مشاورات مع المنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين. وشملت هذه المشاورات، في جملة أمور، مشاورات لوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية التي أعدتها المفوضية

(1) جميع المساهمات الواردة متاحة على https://www.ohchr.org/EN/Issues/Disability/SRDisabilities/Pages/HRC49-Artificial-Intelligence-Report.aspx.

الأوروبية بشـــأن حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة للفترة 2021-2030؛ وجلســـة علنية للجنة الشـــؤون الاجتماعية والصـــحة والتنمية المســـتدامة، التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بشـــأن إنهاء إيداع الأشـخاص ذوي الإعاقة في مؤسـسـات الرعاية؛ وجلسـة علنية للجنة الدائمة المعنية بالشـؤون القانونية والدستورية في مجلس الشيوخ الكندي بشأن مشروع قانون لتعديل القانون الجنائي (المساعدة الطبية على الموت)؛ وجلسة علنية للجنة المشتركة المعنية بمسائل الإعاقة في برلمان أيرلندا بشأن التقدم الذي أحرزه البلد في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة. كما أجرى مشـاورات مع لجنة مسـاعدة الضـحايا، التابعة لاتفاقية حظر اسـتعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضـادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، والأكاديميين، والدبلوماسيين.

جيم- الرسائل

8- يمكن الاطلاع على ملخصـــات الرســـائل الموجهة والردود الواردة خلال الفترة المشـــمولة بهذا التقرير في تقارير المكلفين بالإجراءات الخاصـة بشـأن البلاغات (وفي قاعدة بيانات البلاغات التي تتيحها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للعموم)[2].

ثالثاً- الذكاء الاصطناعي وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

9- إن التكنولوجيات المتعلقة بالذكاء الاصـطناعي، وبالقرارات المتخذة آليا، وبتعلم الآلة تغيّر العالم بســـرعة[3]. وعلى غرار ما جرى في الثورات التكنولوجية الســـابقة، تقوم التكنولوجيات التي تتيح اتخاذ القرارات آلياً وتعلّم الآلة بإعادة تحديد قواعد التعايش الإنســـاني. وتتولى نشـــرَ هذه التكنولوجيات جهاتٌ فاعلة عامة وخاصـــة على حد ســـواء بطرائق عديدة وعبر العديد من المجالات، وهي تتغلغل في جميع ميادين الحياة. واعتُبر الذكاء الاصطناعي التحدي الأكبر للبشرية[4].

10- وتحدّث الكثيرون عن قدرة الذكاء الاصطناعي على تحرير الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا شك في أنّ الذكاء الاصـطناعي يمكنه، إذا سُـخّر على نحو سـليم ومسـؤول، أن يتيح إحراز تقدّم في بلوغ الهدف العام المتمثل في "تحقيق المساواة الشاملة" المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق المنصـوص عليها في اتفاقية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة في مجالات عديدة بما فيها العمالة، وإمكانية الحصـــول على الســـلع والخدمات التجارية، وتغيير خدمات الإعاقة، والعيش المســـتقل، والتعليم. ويمكن أيضاً أن يزيد الذكاء الاصطناعي كثيراً من وتيرة تحقيق التنمية المستدامة، مما يعود بالنفع المباشر وغير المباشر على الأشخاص ذوي الإعاقة[5]. وإذا صُمم الذكاء الاصطناعي ليتناسب جيداً مع الظروف

(2) انظر A/HRC/47/3 وA/HRC/48/3 و https://spcommreports.ohchr.org/.

(3) انظر Klaus Schwab, “The fourth industrial revolution: what it means, how to respond” World Economic Forum, 14 January 2016.

(4) انظر Henry A. Kissinger, Eric Schmidt and Daniel Huttenlocher, *The Age of AI and our Human Future* (London, John Murray Press, 2021); and Sue Halpern, “The human costs of AI”, *New York Review of Books*, 21 October 2021.

(5) انظر Charlotte McClain-Nhlapo and Deepti Samant Raja, “Addressing the drivers of digital technology for disability-inclusive development” in *Accessible Technology and the Developing World*, Michael Ashley Stein and Jonathan Lazar, eds. (Oxford, Oxford University Press, 2021).

الفردية، قد يتيح المضي قدماً بأشواط في البحث عن ترتيبات تيسيرية معقولة للأفراد ذوي الإعاقة بطرائق جديدة وربما أكثر فعالية بكثير في جميع البلدان.

11- وفي الوقت نفسه، يطرح الذكاء الاصطناعي أيضاً تحديات خطيرة تعوق التمتع بحقوق الإنسان. وفي حين أن العديد من هذه المخاطر تواجهها أيضاً فئات أخرى، فإن بعضها يخص الأشخاص ذوي الإعاقة دون سواهم، أو ينطوي على تهديدات محدقة بهم أكثر من غيرهم وبصورة غير متناسبة. وهناك حاجة ملحة إلى فتح مناقشة تنظر في توازن المخاطر والفرص التي يولّدها الذكاء الاصطناعي في سياق الإعاقة.

12- وبدأت آثار الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان تتبلور، وهي تشكل خلفية أساسية لهذا التقرير. وفي عام 2021، سلطت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الضوء على بعض الشواغل العميقة المتعلقة بالخصوصية، التي يولّدها الذكاء الاصطناعي[6]. كما قام مختلف المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ببحث تأثير الذكاء الاصطناعي على التمتع بحقوق الإنسان بشكل مستفيض. ومن بين المكلفين بولايات الذين أصدروا تقارير مواضيعية عن الذكاء الاصطناعي المقررون الخاصون المعنيون بالحق في التنمية، والحق في التعليم، وتعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير، والفقر المدقع وحقوق الإنسان، وحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والأشكال المعاصرة للعبودية، والحق في الخصوصية، والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان[7]. وتأخذ بعض تقاريرهم في الاعتبار تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة بوجه خاص. ويستند هذا التقرير إلى هذه الأعمال القيّمة.

13- كما أن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تسترعي الانتباه إلى توازن المخاطر والفرص التي يولّدها الذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، بذلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) جهوداً كبيرة لتحديد ما إذا كانت أنظمة الذكاء الاصطناعي تؤثر على الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، ولمعرفة كيفية تأثيرها عليهم، متناولةً مثلاً كيفية استخدام هذه النظم وتأثيرها على الأطفال في المنزل والمدرسة والأنشطة الترفيهية، فضلاً عن مجموعة حقوق الطفل التي يمكن أن تتأثر بشكل غير متناسب، سواء إيجاباً أو سلباً، باستخدام الذكاء الاصطناعي[8].

14- ودعمت منظمة العمل الدولية عدداً من المبادرات التي نظرت في مختلف عناصر الذكاء الاصطناعي وآثاره على مستقبل العمل. وتتناول دراستها المتعلقة بآثار الذكاء الاصطناعي على مستقبل العمل اقتصادات الذكاء الاصطناعي وكيفية ارتباطه بسوق العمل[9]. ويشدّد واضعو الدراسة على ضرورة معالجة المخاطر التي تتجسّد في ازدياد معدلات عدم المساواة، إذا أريد مشاطرة فوائد التقدم التكنولوجي القائم على الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع. وفي تقرير *العمالة الدولية والآفاق الاجتماعية لعام 2021*، تتناول منظمة العمل الدولية فيما تتناوله الطريقة التي يحدِّد بها تصميمُ المنصات وإدارةُ الخوارزميات التجاربَ اليومية للعمال على منصات العمل الرقمية[10].

(6) انظر A/HRC/48/31.

(7) انظر A/HRC/42/38 وA/HRC/32/37 وA/73/348 وA/74/493 وA/HRC/29/37 وA/HRC/26/36 وA/75/590 وA/HRC/48/76 وA/HRC/42/44 وA/HRC/46/37 وA/HRC/45/14.

(8) انظر UC Berkeley Human Rights Center Research Team and UNICEF, *Memorandum on Artificial Intelligence and Child Rights* (April 2019).

(9) Ekkehard Ernst, Rossana Merola and Daniel Samaan, "The economics of artificial intelligence: implications for the future of work" (2018).

(10) *العمالة الدولية والآفاق الاجتماعية لعام 2021: دور منصات العمل الرقمية في تحويل عالم العمل* (جنيف، منظمة العمل الدولية، 2021).

15- وقامت لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة، التي أنشأها الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 2010 بهدف تعزيز أهمية النطاق العريض في جدول أعمال السياسات الدولية، بتسليط الضوء على أهمية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في استحداث أدوات الذكاء الاصطناعي للنهوض بالصحة العالمية. كما سلطت منظمة الصحة العالمية الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه الذكاء الاصطناعي في تغيير الخدمات الصحية، وقامت بذلك مثلاً في منشورها المتعلق بأخلاقيات وإدارة الذكاء الاصطناعي في مجال الصحة[11]. وتشير المنظمة في هذا المنشور إلى ترابط الفرص والمخاطر، وتحذّر من جمع البيانات الصحية واستخدامها بطريقة غير أخلاقية، ومن التحيزات المشفرة في الخوارزميات، ومن المخاطر التي تهدد سلامة المرضى والأمن السيبراني والبيئة. ويحذّر التقرير أيضاً من احتمال عجز النّظم المدرَّبة أساساً على بيانات مجمَّعة من أفراد في بلدان مرتفعة الدخل عن العمل بشكل سليم لأفراد في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وهو أمر يثير القلق بسبب اختلاف إمكانية استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من التدخلات الطبية وإعادة التأهيل اختلافاً كبيراً في البلدان التي لديها قدر أقلّ من الموارد. وحددت اليونسكو التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي، مسلمةً بالحالة الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما تؤكد التوصيةُ الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، التي اعتمدها مؤتمرها العام في دورته الحادية والأربعين، مبدأ عدم التمييز على أساس الإعاقة[12]. واعترافاً بالفرص والمخاطر التي تولدها تكنولوجيات تحديد الهوية المزوّدة بذكاء اصطناعي، نشر البنك الدولي توجيهات بشأن نُهج إدماج ذوي الإعاقة الواجب اتباعها في المشاريع المتعلقة بالوسائل القانونية والوطنية لإثبات الهوية التي تستخدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي[13]. وعلاوة على ذلك، عمل البنك مباشرة مع أصحاب مصلحة ذوي إعاقة في غرب أفريقيا حيث يجري نشر هذه التكنولوجيا، من أجل فهم المخاطر والفوائد الناجمة عن التكنولوجيا البيومترية لتحديد الهوية التي تُستخدَم في المشاريع الوطنية لتحديد الهوية.

16- كما أن هيئات معاهدات حقوق الإنسان مدركة للتحدي المتمثل في الذكاء الاصطناعي. وعلى سبيل المثال، سلطت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضوء، في تعليقها العام رقم 25 (2020)، على خطر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة "لأن منتجات التقدم العلمي لا تأخذ في الاعتبار خصوصياتهم واحتياجاتهم المحددة" (الفقرة 34). وشددت اللجنة على ضرورة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار العلمي وعلى ضمان توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لهم كي يستفيدوا من منتجات التقدم العلمي.

17- كما يجري اتخاذ مبادرات إقليمية هامة لمعالجة أثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، ينظر مجلس أوروبا، من خلال عمل لجنته المخصصة المعنية بالذكاء الاصطناعي[14]، في صياغة معاهدة لحقوق الإنسان بشأن تطوير الذكاء الاصطناعي وتصميمه وتطبيقه[15]. ونشرت المفوضية الأوروبية بالفعل اقتراحا لقانون بشأن الذكاء الاصطناعي ينظم استخدام

(11) *أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وإدارته من أجل الصحة* (جنيف، منظمة الصحة العالمية، 2021).

(12) متاح على الرابط التالي: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375352.

(13) World Bank, “Creating disability inclusive ID systems” (2020).

(14) انظر https://www.coe.int/web/artificial-intelligence/cahai.

(15) انظر Council of Europe Committee of Experts on Internet Intermediaries, “Algorithms and human rights: study on the human dimensions of automated data processing technologies and possible regulatory implications” (2017).

الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تطبيقاته التمييزية[16]. كما بدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[17] واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب النظر في موضوع الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان[18].

18- وعلى الصعيد الوطني، بدأت دول كثيرة تضع الآن استراتيجيات وطنية متعلقة بالذكاء الاصطناعي، مقرةً من خلال ذلك بما يطرحه الذكاء الاصطناعي من تحديات أخلاقية وتحديات مرتبطة، في بعض الحالات، بحقوق الإنسان. وبدأت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تسلط الضوء على توازن المخاطر والفرص التي تولّدها أنظمة الذكاء الاصطناعي واستخدامها فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأشارت بعض الجهات صراحة إلى الشواغل المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة، ومن بينها اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان[19]، ومنظمة Equinet[20]، والوكالة الاتحادية الألمانية لمكافحة التمييز[21].

19- وعلى الرغم من هذا الاهتمام العام القوي والمفاجئ، قلّما أجريت عمليات تقييم مفصلة للفوائد المباشرة والأضرار المحتملة للذكاء الاصطناعي بالنسبة إلى حوالى بليون شخص من ذوي الإعاقة في العالم. وهذه فجوة كبيرة. وحان الوقت الآن لسد هذه الفجوة بفضل استهلال مناقشة مستنيرة بين الدول وخبراء حقوق الإنسان ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لوضع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في صميم تطوير الذكاء الاصطناعي.

20- وتشكل الحقوق والمعايير الرئيسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأعمدة الأساسية التي يُستند إليها لتقييم المخاطر والفرص التي يولّدها الذكاء الاصطناعي. وتشمل الحقوق ذات الصلة والالتزامات الناجمة عنها، فيما تشمله، الخصوصية والاستقلال الذاتي والعيش المستقل والعمل والتعليم والصحة، ولا سيما ضمان المساواة وعدم التمييز بوجه عام. وتعزز أهداف التنمية المستدامة أحكام الاتفاقية. فيعكس الهدف 10 بوجه خاص أساس المساواة في المعاملة الذي تقوم عليه الاتفاقية، ويهدف إلى بناء مجتمع يعيش فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بسعادة دون تمييز. وقد شدد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي على ضرورة ضمان تسخير التكنولوجيات الرقمية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة[22]. ولن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة – الذين غالباً ما يكونون الأشدّ تخلفاً عن الركب – أي فرصة للحاق بالركب ما لم تسخَّر التكنولوجيا على النحو الصحيح.

21- إن تعزيز الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية من الوسائل الأخرى التي تساعد على وضع إطار لآثار الذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال حقوق الإنسان.

(16) "Proposal for a regulation of the European Parliament and of the Council laying down harmonised rules on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act) and amending certain union legislative acts" COM/2021/206. متاحة على الرابط التالي: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX:32013R0604.

(17) انظر ESCAP, "Artificial intelligence in Asia and the Pacific" (November 2017).

(18) انظر: www.achpr.org/sessions/resolutions?id=322.

(19) انظر Australian Human Rights Commission, "Using artificial intelligence to make decisions: addressing the problem of algorithmic bias" (2020).

(20) انظر Robin Allen and Dee Masters, *Regulating for an Equal AI: a New Role for Equality Bodies. Meeting the New Challenges to Equality and Non-discrimination from increased Digitisation and the Use of Artificial Intelligence* (Brussels, Equinet, 2020).

(21) انظر Carsten Orwat, *Risks of Discrimination Through the Use of Algorithms* (Berlin, Federal Anti-Discrimination Agency, 2020).

(22) انظر A/74/821.

وتهدف استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ضمن أمور أخرى، إلى الاستفادة تحديداً من المشتريات العامة بوصفها أداة لتعزيز المساواة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وإذا جرى ذلك على النحو الأمثل، قد تُصبح الأمم المتحدة نموذجا لاستحداث أدوات الذكاء الاصطناعي المتفقة مع حقوق الإنسان دون سواها ولشرائها ونشرها. وتدعو المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان الشركات إلى إجراء تقييمات لتأثير المنتجات والخدمات، التي تشمل جميع أدوات الذكاء الاصطناعي الجديدة، على حقوق الإنسان، وإلى القيام بذلك بالتشاور مع الفئات المتضررة مباشرة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة (المبادئ 17-20). وعلى نحو مماثل، تدعو مبادئ مختلفة من الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الشركات التجارية إلى تفادي الانخراط في انتهاكات حقوق الإنسان وإلى إنهاء التمييز، ولا سيما في مجال العمل، حيث تَطرح أدوات الذكاء الاصطناعي تحديات خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة[23].

ألف- طبيعة الذكاء الاصطناعي

22- لا يوجد تعريف عالمي واحد للذكاء الاصطناعي[24] ولكن يمكن تلخيصه بأنه "العلم الذي يجعل الآلات ذكية"[25]. والفكرة الأساسية هي أنه يمكن صنع آلات تعمل مثل البشر أو بطريقة مماثلة، ولكن بشكل أسرع وأفضل وأكثر موثوقية، ومبدئياً، دون أي تحيز بشري. وفي جميع الحالات تقريباً يفترض ذلك إجراء تقييم أولي لما يسمى بمجموعة البيانات التجريبية يهدف إلى وضع تعليمات تعرف باسم الخوارزميات[26]. وما يلي ذلك هو نشر الآلة في وقت لاحق بغية تحليل المزيد من البيانات المجمّعة من مصدر واحد أو أكثر، مثل أجهزة الاستشعار أو السجلات أو الماسحات الضوئية، وهذا يشير إلى "تعلم" الآلة الأنماط السائدة في المجموعة التجريبية الأصلية. وقد تكون القرارات التي تصل إليها الآلة ذاتية التنشيط بمعنى أنها "قرارات متخذة آليا" أو قد تسفر عن معلومات يستخدمها فاعل بشري للتصرف على أساسها.

23- ويصبح الذكاء الاصطناعي "ذكيا" بفضل عملية تعلم الآلة. ويعتمد ذكاء النظام على المعلومات والبيانات المقدمة إلى الجهاز. وهكذا، عندما يُطلب من أحد نماذج الذكاء الاصطناعي تحقيق هدف (مثل تحديد أفضل مرشح لوظيفة)، يجري تزويده عادة ببيانات عن الموظفين الذين اعتُبروا من الموظفين الناجحين في الماضي. وهذه البيانات، التي تعكس الماضي، مصممة لإعطاء الأولوية لهؤلاء المرشحين من بين المرشحين المعيَّنين في الماضي. ومن هنا، يُرجَّح ألا تؤخذ في الاعتبار مزايا المرشحين المتعددين الذين لا تنطبق عليهم معايير التوظيف التقليدية، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة. والنتيجة هي وضع مثال للموظف الجيد "النموذجي" بالاعتماد على البيانات المزوَّدة التي يوجَّه نظام الذكاء الاصطناعي لتعلّمها، من أجل استخلاص أوجه ترابط في البيانات يمكن تطبيقها على مجموعة بيانات مختلفة (مثل قائمة موظفين مرشحين لشغل وظيفة) لتحديد المرشحين المثاليين. ويمكن أن تكون هذه البيانات من أنواع مختلفة وقد تشمل مقابلات مسجلة بالفيديو وبيانات سمعية، فضلاً عن بيانات عن العمر والخبرة المهنية السابقة والمسار التعليمي.

(23) يهدف الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إلى تعبئة حركة عالمية تضمّ الشركات وأصحاب المصلحة المهتمين بالاستدامة، وإلى مساعدة الشركات التجارية على الامتثال لمبادئه العشرة المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، وإلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

(24) انظر Council of Europe, "What's AI? A definition uneasy to build and share".

(25) انظر Frederik Zuiderveen Borgesius, *Discrimination, Artificial Intelligence, and Algorithmic Decision-making* (Strasbourg, Council of Europe, 2018).

(26) الخوارزميات (تسمى أحيانا برامج الكمبيوتر)، التي تحدد الخطوات المنطقية التي يجب أن يتبعها الكمبيوتر في معالجة البيانات المقدمة إليه، تطلب من الكمبيوتر استخدام مدخلات البيانات لإنشاء مخرجات محددة.

24- وغالباً ما تتضمن مجموعة البيانات المستخدمة في "تدريب" أنظمة الذكاء الاصطناعي بيانات ناتجة عن قرارات بشرية سابقة وأحكام قيميّة وقد تكون خاطئة لأسباب عديدة. وعلى سبيل المثال، عادة ما يجري تدريب نظام الذكاء الاصطناعي الرامي إلى تحديد أفضل شخص لشغل وظيفة ما على مجموعة بيانات مستمدة من قرارات بشرية سابقة تحدّد أفضل مرشّح للوظيفة الشاغرة. وإذا كانت القرارات البشرية التي تمثّلها مجموعة البيانات تمييزية، فمن المرجح أن يعالج نظام الذكاء الاصطناعي البيانات الجديدة بنفس الطريقة التمييزية، مما يؤدي إلى إدامة المشكلة. وقد يلاحظ النظام وجود إعاقة، فيَفترض عدم ملاءمة المرشح للوظيفة. ومما يثير القلق أن ذلك يتمّ في جميع الحالات تقريباً دون التفكير في إمكانية اتخاذ ترتيب تيسيري معقول يتيح للشخص ذوي الإعاقة أداء المهام الأساسية للوظيفة.

25- وغالباً ما تعمل نماذج الذكاء الاصطناعي من خلال تنميط الأشخاص (مثل مرشح لوظيفة). ويحدث هذا عندما يقوم النظام بالحكم على شخص ما استناداً إلى بياناته الشخصية أو مجموعة المعلومات المتعلقة به: فيحدّد مثلاً ما إذا كان يُحتمل أن يرتكب الشخص المعني عملاً احتيالياً أو ما إذا كانت لديه احتياجات معينة على صعيد الرعاية الصحية[27]. ويمكن استخدام التنميط لاتخاذ قرارات جوهرية بشأن أفراد أو فئات من الأفراد.

26- ولا يوجد تعريف واحد لمسألة اتخاذ القرارات آليا، التي يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة. وهكذا، يمكن للآلات المزوّدة بذكاء اصطناعي اتخاذ القرارات دون أي مشاركة بشرية مباشرة. ومن الأمثلة على ذلك مراقبة الحدود بين الدول بوسائل آلية، بحيث تكون هناك آلة مزودة بذكاء اصطناعي قادرة على فتح البوابة أمام شخص يرغب في عبور الحدود، ولكن العملية يشرف عليها إنسان يشاهدها على شاشة تلفزيون يشغّل في دائرة مغلقة[28]. وفي كثير من الحالات، وعلى الرغم من وجود فاعل بشري مبدئياً بين الآلة والعمليات التي تطبقها، يمكن أن تكون درجة المشاركة البشرية محدودة. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، حين يكون للنتيجة التي تتوصل إليها الآلة دور مهيمن في عملية صنع القرار فيقبلها الإنسان دون تمحيص باعتبارها حاسمة[29].

27- وفي حين أن الذكاء الاصطناعي يثير مخاوف كبيرة بشأن حقوق الإنسان، فإن المخاطر المرتبطة بتعلم الآلة يمكن أن تكون أشدّ بسبب ما يسمى بـ "الصندوق الأسود" أو مشكلة الشفافية. والذكاء الاصطناعي لا يظهر للعيان في غالب الأحيان إما لأن آليات العمل الداخلية للجهاز يجري إخفاؤها عمداً لحماية حقوق الملكية الفكرية أو لأن الجهاز لا يفهمه سوى أولئك الذين يستطيعون قراءة رمز الكمبيوتر وكتابته. والواقع أن الأمر قد يكون، بفعل تعلم الآلة، معقداً لدرجة أن أي إنسان سيجد صعوبة كبيرة في فهم العمليات التي تجريها الآلة لاتخاذ قراراتها. وفي بعض الأحيان تُحذف البيانات، أو حتى لا تُفرز، بسبب المخاوف المتعلقة بحماية البيانات. ويمكن أن يكون الأثر الضار لذلك هو أنه من شبه المستحيل أن يحَدَّد بصورة رجعية ما إذا كان التمييز قد حدث. ويشكل انعدام الشفافية هذا عائقاً حقيقياً أمام إعمال

(27) وتنص اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي على تعريف واحد للتنميط يرد في المادة 4(4) وهو "أي شكل من أشكال المعالجة الآلية للبيانات الشخصية المتمثلة في استخدام البيانات الشخصية لتقييم بعض الجوانب الشخصية المتعلقة بشخص طبيعي، ولا سيما لتحليل أو توقع ما يتعلق منها بأدائه في العمل أو حالته الاقتصادية أو الصحية أو ميوله الشخصية أو اهتماماته أو موثوقيته أو سلوكه أو الأماكن التي يتردد عليها أو تحركاته."

(28) انظر، على سبيل المثال، Costica Dumbrava, "Artificial intelligence at EU borders" (2021); and Pinja Lehtonen and Pami Aalto, "Smart and secure borders through automated border control systems in the EU? The views of political stakeholders in the Member States", *European Security*, vol. 26, No. 2 (January 2017).

(29) انظر، على سبيل المثال، Jennifer Cobbe, "Administrative law and the machines of government: judicial review of automated public-sector decision-making", *Legal Studies*, vol. 39, No. 4 (July 2019).

حق الأشخاص ذوي الإعاقة في أن يعامَلوا على قدم المساواة مع غيرهم. ومما يزيد من الغموض المحيط بتعلم الآلة قوانين الملكية الفكرية والاتفاقات التجارية الدولية التي تقود في الواقع إلى إخفاء أي تصميم تمييزي داخلي. وإذا لم يكن المرء قادراً على الكشف عن القرارات التمييزية التي تُتخذ على أساس حالة الإعاقة التي يعاني منها فرد ما، يصبح من الصعب جداً الطعن في هذه الممارسات.

باء- الآثار العامة للذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة

28- يوفّر الذكاء الاصطناعي فرصاً هائلة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتقدِّم الأنظمة التي تعمل بفضل الذكاء الاصطناعي مساهمات إيجابية، لا سيما في مجال التكنولوجيات المعينة، ومثال على ذلك تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تحديد الطرق التي يسهل عليهم سلكها حول المكان الذين يتواجدون فيه[30]. ويمكن لتطبيقات أخرى أن تنهض بحقوق المكفوفين أو ضعاف البصر في مجال التنقل الشخصي بفضل أدوات الملاحة المزوّدة بذكاء اصطناعي. وتشمل تطبيقات أخرى تكنولوجيا لبرمجيات تَتَبُّع العين والتعرف على الصوت تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على المعلومات والتعليم، ومن التواصل ونقل المعلومات[31].

29- ويمكن لمنصات التعلم التكيفية أن توفّر هذا النوع من التجارب التعلّمية الشخصية التي تلبي الاحتياجات المحددة للطلاب ذوي الإعاقة[32]. ويجري استخدام برمجيات تحويل النص الخطي إلى نص مقروء لمواجهة النقص المزمن في المترجمين الذين يتقنون لغة الإشارة ولتمكين الأشخاص الذين يعانون من إعاقات كلامية من التفاعل بسهولة أكبر مع الآخرين. وتساعد اليوم شخصيات افتراضية تستخدم لغة الإشارة الصم وضعاف السمع[33]. ويمكن للأنظمة المزودة بذكاء اصطناعي أن تسهم في تحقيق نتائج أفضل لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة إذا استُخدمت لتشخيص الأمراض ووصف العلاجات، وهي استخدامات مفيدة للجميع ويمكن الاستفادة من توسيع نطاقها لتشمل أيضاً التطبيقات المستخدمة في سياق إعادة التأهيل. كما يبدأ استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الصحة العقلية في شتى الميادين منها تنظيم الدعم الذي يوفره الأقران أو تقديم خدمات الصحة العقلية[34].

30- وصحيح أن الذكاء الاصطناعي يتيح فرصاً للنهوض بحقوق ذوي الإعاقة، ولكنه يرتبط أيضاً بمخاطر كبيرة تهدّد الأشخاص ذوي الإعاقة. فالذكاء الاصطناعي يقوم بتغيير علاقة الدولة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ وعلى سبيل المثال، كشفت البحوث أن أجهزة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة باتت، في بعض الحالات، تتحكّم في توفير استحقاقات الحماية الاجتماعية. وتستطيع أجهزة الذكاء الاصطناعي تقييد الشروط المؤهِّلة لنيل الاستحقاقات، كالمساعدات الممنوحة للعاطلين عن العمل، عن طريق استخدام مجموعة بيانات متحيزة وخوارزميات تمييزية. ومع وجود عدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة الواقعين في براثن الفقر في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم كثيرون يعانون من فقر مدقع، من المهمّ

(30) انظر مشروع "الذكاء الاصطناعي من أجل إنشاء أرصفة جامعة في المدن"، وهو مشروع تعاوني تجريه المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجامعة، ومركز تاسكار للتكنولوجيا السهلة الاستخدام، وبرنامج مايكروسوفت المعنون "الذكاء الاصطناعي لتيسير الوصول".

(31) انظر رد شيلي على الدعوة إلى الإسهام في التأملات المعروضة في هذا التقرير.

(32) انظر Global Disability Innovation Hub, "Disability innovation strategy 2021-2024".

(33) European Disability Forum, "Plug and pray? A disability perspective on artificial intelligence, automated decision-making and emerging technologies" (2018).

(34) انظر Piers Gooding and Timothy Kariotis, "Ethics and law in research on algorithmic and data-driven technology in mental health care: scoping review", *JMIR Mental Health*, vol.8, No. 6 (June 2021).

جداً ألا تَحرم أنظمةُ الذكاء الاصطناعي، عن غير حقّ، الأشخاص ذوي الإعاقة من أهليتهم للحصول على الخدمات والدعم.

31- كما ثبت أن انتشار الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة هو نعمة للأشخاص ذوي الإعاقة الراغبين في العيش بشكل مستقل، إذ يجري الآن إدخال الروبوتات وغيرها من الأدوات المزوّدة بذكاء اصطناعي في المنزل لتوفير الرعاية وغيرها من المساعدات[35]. وقد ينطوي مستقبل الذكاء الاصطناعي على أشخاص ذوي إعاقة يعيشون جنباً إلى جنب مع آلات ذكية يمكنها استشعار الأحداث المستقبلية وتعلّمها والتنبؤ بها. ولكن لا يخلو ذلك من مخاطر ملموسة.

32- كما بدأ الذكاء الاصطناعي يؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة بصفتهم مستهلكين. ويمكن أن تؤدي التقييمات الخاطئة للمخاطر التي يجريها الذكاء الاصطناعي بالاستناد إلى أنواع معينة من الإعاقة إلى رفض إعطاء المعنيين تأميناً صحياً خاصاً وإلى زيادة غير مبرّرة في أقساط التأمين الصحي. وأثيرت شواغل بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات قضت بزيادة أقساط التأمين الواقعة على عاتق مستهلكين، دون أن يُعرَف، بل أن يكون من الممكن معرفة، الأساس المنطقي الذي استند إليه قرار نظام الذكاء الاصطناعي[36]. وقلة الشفافية هذه فيما يتعلق بالمنطق المتّبع في عملية تعلم الآلة وفي اتخاذ القرارات آلياً تطرح مسائل تهمّ عامة السكان، ومن المرجح أن تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة المهمشين بالفعل في سوقي التأمين الصحي والتأمين على الحياة.

33- وتهيمن بشكل متزايد على مجال التوظيف أدواتُ الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن يكون لها تأثير قوي على الأشخاص ذوي الإعاقة[37]. ويمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي استبعاد مرشحين في كل مرحلة من مراحل عملية التوظيف. وعلى سبيل المثال، قد يتعذّر على شخص يستخدم برمجيّة لقراءة الشاشة التواصل مع روبوتات الدردشة المزوّدة بذكاء اصطناعي التي تُستخدم في إجراء المقابلات. وقد تكون أدوات فحص السيرة الذاتية عقبةً أمام مرشح ذوي إعاقة لأن سيرته الذاتية لا تتضمن، على سبيل المثال، التدريبات الداخلية التي أجراها أو خيارات العمل الافتراضي. وفي جميع الحالات تقريباً، لا يقوم أي إنسان باستعراض المعلومات التوضيحية التي تورد التجارب المماثلة. ولا توضع عادةً أدوات فحص الفيديوهات المزوّدة بذكاء اصطناعي بالاستناد إلى اختبارات تشمل أشخاصاً ذوي إعاقة. وهذا يؤدي إلى إمكانية استبعاد مرشح لوظيفة على أساس تحلّيه بسمات غير اعتيادية وذلك قبل أن يتمكّن المرشّح من رؤية الشخص الذي سيجري المقابلة. وفي بعض الأحيان، أعطي المرشحون ذوو إعاقة ترجيحاً سلبياً في عملية وضع العلامات التي تجريها أداة مزودة بذكاء اصطناعي لتحديد إمكانية التوظيف، مما أدى إلى قيام شركة التوظيف بخفض الموارد المقدّمة والدعم الموفر لمرشح ذي إعاقة أثناء بحثه عن عمل[38].

(35) European Association of Service Providers for Persons with Disabilities, "Technology in social care and support services".

(36) انظر Bureau Européen des Unions de Consommateurs, "Regulating AI to protect the consumer. Position paper on the AI Act" (October 2021).

(37) انظر Center for Democracy & Technology, "Algorithm-driven hiring tools: innovative recruitment or expedited discrimination?" (December 2020); and Sheridan Wall and Hilke Schellmann, "Disability rights advocates are worried about discrimination in AI hiring tools", *MIT Technology Review* (21 July 2021).

(38) انظر Nicolas Kayser-Bril, Algorithm Watch, "Austria's employment agency rolls out discriminatory algorithm, sees no problem", 6 October 2019. وأوضح أمين المظالم النمساوي، في رده على الدعوة إلى الإسهام في التأملات المعروضة في هذا التقرير، أن استخدام هذه الأداة أُوقِف بانتظار صدور قرار من المحكمة الإدارية العليا.

34- وتخضع المقابلات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي، والتي تزداد شعبيةً، الموظفين المرشّحين لتقييمات تتراوح بين اختبارات الشخصية والاختبارات القائمة على ألعاب. وتبحث الخوارزمية في بيانات المقابَلة عن خصائص مثل الاستقرار العاطفي أو الانفتاح على الآخرين أو السلوك المتهوّر أو القدرة على التركيز. كما أنها قد تقيس تعابير الوجه لتحديد مستوى التواصل البصري والحماس الصوتي للمقابلة. وغالباً ما تعجز أدوات الذكاء الاصطناعي عن قراءة تعابير وجوه الأشخاص ذوي الإعاقة أو تخطئ في قراءتها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى استبعاد ترشيحهم. ومن الملحوظ أنه يجري بشكل واضح، سواء عمداً أو عن غير قصد، عرقلة النظر في اتخاذ ترتيبات تيسيرية معقولة عند وضع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لإجراء مقابلات مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

35- وإلى جانب عملية التوظيف، يُستخدم الذكاء الاصطناعي على نحو متزايد لإتاحة المراقبة المستمرة للعمال والإشراف عليهم بوسائل آلية، مع وجود أدلة تثبت أن العمال ذوي الإعاقة يخضعون للمراقبة أكثر من زملائهم[39]. ونظراً إلى عدم أخذ الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار أثناء تطوير الذكاء الاصطناعي وعدم إشراكهم في هذه العملية، تولّد هذه الأنظمة انقسامات بدلاً من تعزيز فرص النفاذ والنهوض بالبيئات الموفّرة للدعم.

36- والأدوات المزودة بذكاء اصطناعي قادرة على تحسين استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من الفرص التعليمية، بما فيها الدروس الخصوصية، والألعاب الإبداعية التي تيسّر تعلم المهارات الاجتماعية وحل المشاكل بفضل الذكاء الاصطناعي. ولكن مما يثير القلق تزايد الأدلة التي تثبت أن الذكاء الاصطناعي يُستخدم لاتخاذ قرارات بشأن كيفية توزيع الفرص التعليمية. وسُلّط الضوء على ذلك في أحد الردود على الدعوة الموجهة للإسهام في التأملات المعروضة في هذا التقرير، الذي يبيّن كيف يمكن أن يؤثر ذلك سلباً على حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم[40].

جيم- الحقوق والالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تنطبق على تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه

37- تحدّد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التزامات قانونية تقع على عاتق الدول بشأن تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه. ومن المهم أن الدول عليها أيضاً الالتزام بـ "القضاء على التمييز على أساس الإعاقة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة خاصة" (المادة 4-1(هـ)). وهذا يفترض طبعاً المسؤوليات التنظيمية التي تتحملها الحكومة تجاه القطاع الخاص عندما يتعلق الأمر بتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه. وبالإضافة إلى ذلك، تتحمل الدول التزاماً بتشجيع تصميم وتطوير تكنولوجيات المعلومات "في مرحلة مبكرة" (المادة 9-2(ح)). وهذا يشير أيضاً إلى المسؤولية الكبيرة الواقعة على عاتق الدولة فيما يخص تحفيز القطاع الخاص وتنظيمه على النحو المناسب.

38- وتشمل الحقوق والالتزامات ذات الصلة قضايا جوهرية (مثل مسألة الخصوصية) ومسائل إجرائية (الحق في الاستشارة). وينبغي التنبيه لأمر مهم وهو أن التفكير عادةً في التكنولوجيا والإعاقة يمكن أن يقود بطبيعة الحال إلى التفكير في إمكانية الوصول (المادة 9 من الاتفاقية). ومن المسائل المطروحة إيجاد تكنولوجيا جديدة يسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة النفاذ إليها واستخدامها. وفي حين يثير الذكاء الاصطناعي بالفعل مجموعة من الشواغل المتعلقة بإمكانية الوصول، فإن الشاغل الأساسي

(39) Trades Union Congress, "Technology managing people: the worker experience" (2020).

(40) انظر https://www.sistemadeadmisionescolar.cl (باللغة الإسبانية فقط).

للمقرر الخاص في هذا التقرير هو تأثير أدوات الذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة. ومسألة المساواة في المعاملة أو التمييز تحتلّ الصدارة ومحور الاهتمام.

39- وفيما يلي سرد غير حصري لبعض الحقوق المتعلقة بهذا السياق.

الحق في المساواة وعدم التمييز (المواد 2 و5 و18)

40- تعرض الاتفاقية في جوهرها فكرة "المساواة الشاملة" (المادة 5). ويجب ضمان إعمال جميع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية على قدم المساواة. واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ملمّة بمفهوم المساواة الذي تقوم عليه المادةُ 5 بوجه عام والجزءُ المتعلق بالمساواة الشاملة[41].

41- والأهم من ذلك أن تفادي التمييز قد يتطلب اتخاذ ترتيبات تيسيرية معقولة لتمكين الفرد من ممارسة حقوقه بشكل كامل (المادة 2). وكما أشارت اللجنة، فإن هذه العملية عملية فردية تختلف باختلاف الأفراد وتتطلب دراسة مفصلة للظروف الشخصية للفرد[42].

42- وإضافة إلى ذلك، فالمهمّ في سياق الذكاء الاصطناعي أن هذا الالتزام قد ينطوي على جانب استباقي، بمعنى أنه ينبغي عدم انتظار أن يقدّم الأشخاص ذوو الإعاقة ترشيحهم قبل النظر في الترتيبات التيسيرية المعقولة التي يمكن اتخاذها. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تحديد المجالات التي يمكن التنبؤ فيها على نحو معقول بتأثير السلع والخدمات المزوّدة بذكاء اصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة (مثل الأدوات المعتمدة على ذكاء اصطناعي التي تُستخدم لفرز مرشحين أو إجراء مقابلات). ومن الأمثلة الأخرى استخدام التكنولوجيا البيومترية لتيسير الإثبات القانوني للهوية وفسح المجال للاستفادة من الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والحق في التصويت. وتؤكد الاتفاقية الحق في الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة أمام القانون والحق في حيازة وامتلاك واستعمال وثائق تثبت هويتهم وفي تسجيل الأطفال ذوي الإعاقة فور ولادتهم (المادة 18). إنّ الهدف من أدوات الذكاء الاصطناعي هنا هو الوصول إلى السكان الأكثر تهميشاً الذين قد لا يحوزون على دليل قانوني يثبت هويتهم. غير أن عدم التقيّد بالمعايير المحدّدة لإنتاج نظم بيومترية يسهل استخدامها أو عدم توفير وسائل بديلة حيثما تفشل الوسائل التكنولوجية هما من الحواجز التي يجب تذليلها لضمان انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة بفوائد هذه التكنولوجيا[43].

الحق في الاستقلالية واتخاذ القرارات (المواد 3 و12 و23)

43- تعترف المبادئ الأخلاقية المتصلة بالذكاء الاصطناعي بأن بني البشر هم غاية في حد ذاتهم وينبغي ألا يُستغلّوا لتحقيق غايات الآخرين[44]. وتتمحور الاتفاقية حول الإحساس الفطري بقيمة الاعتبار الشخصي للإنسان مع ما يرتبط بها من حقوق تتعلق بالاستقلالية واتخاذ القرارات، كما هو مبين في المادتين 3 (مبادئ عامة) و12 (الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع آخرين أمام القانون). وتقتضي الاتفاقية، مثلها مثل غيرها من صكوك حقوق الإنسان، أن يكون الرضا مستنيراً وحقيقياً

(41) انظر تعليق اللجنة العام رقم 6(2018).

(42) المرجع نفسه.

(43) انظر Ramon Blanco-Gonzalo and others, "Biometrics: accessibility challenge or opportunity?", *PLoS ONE* (March 218).

(44) انظر، على سبيل المثال، التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والأربعين، والمتاحة في https://en.unesco.org/artificial-intelligence/ethics#recommendation.

وشفافاً وفعلياً وألا يكون مفترضاً أبداً. وتقوَّض الاستقلالية عندما تقوم تقنيةُ تعلّم الآلة على التنميط وعلى قرارات أخرى بطريقة تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة دون علمهم[45].

44- ومن الأوجه الرئيسية التي تجسّد الاستقلال الذاتي التمتع بالحق في التزوج وفي تأسيس أسرة (المادة 23). وتثير التكنولوجيات المزوَّدة بذكاء اصطناعي التي تُستخدم في الكشف عن الأمراض الصحية والإنجابية شواغل بشأن حماية حقوق الأسرة. ويُعدّ الحصول على المعلومات وتنظيم الأسرة والتثقيف بالصحة الإنجابية حقوقاً مكفولة بموجب المادة 23 وهي تنطبق على نحو مماثل على أدوات الذكاء الاصطناعي. ويُطلق الحمض الخلوي الصبغي والاختبارات الجينية التي يتيحها الذكاء الاصطناعي شبح الشواغل المحيطة بالمادة 23.

احترام الخصوصية (المادتان 22 و31)

45- إن الحق في الخصوصية والحق في حماية البيانات أمران أساسيان لصون كرامة الإنسان. والحق في الخصوصية محمي بموجب المادة 22 من الاتفاقية، وتحدد المادة 31 معايير حماية البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة. وتشير البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى ما ينتجونه من محتويات، وإلى المعلومات المجمّعة بشأنهم، وإلى ما يمكن استنتاجه من الخوارزميات. وتنص المادتان 22 و31 معاً على حماية البيانات واحترام خصوصية الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعني هذا في إطار الذكاء الاصطناعي أن الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يكونوا قادرين على التحكم في بياناتهم الشخصية ويجب أن يحظوا بالدعم اللازم للاطلاع على بياناتهم ولمشاطرتها بشكل آمن ولفهم كيفية استخدامها وللتحكم فيها ولحذفها.

الحق في العمل والعمالة (المادتان 27 و9)

46- تحمي الاتفاقية من التمييز القائم على الإعاقة في مجال العمالة بما يشمل شروط التوظيف والتعيين والعمل، واستمرار العمل، والتقدم الوظيفي، وظروف العمل الآمنة والصحية، بما في ذلك واجب اتخاذ ترتيبات تيسيرية معقولة. وفي هذه الحالة، قد يعني هذا توفير أدوات اختبار وفرز بديلة تناسب المترشحين ذوي الإعاقة بما لا يحدّ من فرصهم في استغلال مهاراتهم. وينبغي إعطاء كل من الترتيبات التيسيرية المعقولة المتخذة أثناء الاختبارات نفس القدر من الوزن، كما أن إخضاع نسبة معينة من مجموع المرشحين لعملية توظيف موازية لا تعتمد على خوارزميات يمكن أن يساعد في إزالة التحيز والوصم.

47- وتستطيع أدوات الذكاء الاصطناعي استبعاد مرشحين في كل مرحلة من مراحل عملية التوظيف، وتولّد المزيد من مخاطر الاستبعاد بعد أن يجري تعيين شخص من ذوي الإعاقة. ويجري عادةً استحداث أدوات فحص الفيديوهات المزوَّدة بذكاء اصطناعي دون إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم أشخاصاً يمكن أن يخضعوا للاختبارات، مما يؤدي إلى إمكانية استبعاد مترشح لوظيفة على أساس تحلّيه بسمات غير اعتيادية قبل أن يتمكن من رؤية الشخص الذي سيجري المقابلة. وتقتضي المادة 27 من الاتفاقية، التي تُقرأ بالاقتران مع المادة 9 (إمكانية الوصول)، من أرباب العمل استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بما يتيح تفادي الأثر التمييزي للتكنولوجيات التي يتعذر الوصول إليها.

الحق في التعليم (المادة 24)

48- تؤدي أنظمة الذكاء الاصطناعي دوراً هاماً في التعليم، وتورد الاتفاقية التعليم الجامع على جميع المستويات. وتؤكد المادة 24 واجب توفير ترتيبات تيسيرية معقولة لتلبية احتياجات المتعلم الفرد، كما تؤكد

(45) انظر Ramon Blanco-Gonzalo and others "Biometrics: acessibility challenge or opportunity?".

بصورة حاسمة أن "توفير تدابير دعم فردية [...] في بيئات تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي، وتتفق مع هدف الإدماج الكامل". والآثار الواضحة للاتفاقية فيما يخص تسخير الذكاء الاصطناعي في التعليم هي تيسير الإدماج وليس استخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز الفصل في مجال التعليم أو تبريره.

الحق في مستوى معيشي لائق وفي الحماية الاجتماعية (المادة 28)

49- يمكن أن تؤدي الإدارة الآلية للوظائف إلى تعزيز الحواجز القائمة التي تعيق دخول ذوي الإعاقة إلى سوق العمل من خلال استبعادهم من الوظائف، مما يجعل من إعمال الحق في مستوى معيشي لائق، وهو حق مكفول بموجب المادة 28 من الاتفاقية، أولوية ملحة بالنسبة للحكومات. وتنص المادة 28(2) على توفير الحماية الاجتماعية، وتضمن مجموعة من التدابير بما فيها برامج لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من الفقر. وإذ تتّجه الحكومات نحو اتخاذ القرارات بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي عندما يتعلق الأمر بالخدمات التي تقوم بتمويلها، من قبيل المساعدة الموفَّرة لتحمّل النفقات المتصلة بالإعاقة، قد تفتقر عملية اتخاذ القرارات هذه إلى الشفافية.

الحق في الصحة (المادة 25) والحق في التأهيل وإعادة التأهيل (المادة 26)

50- يجب أن توفَّر للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الاستفادة دون تمييز من الخدمات الصحية وخدمات إعادة التأهيل، التي تتناولها المادتان 25 و26 من الاتفاقية. ويجب أن يُتاح للأفراد ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم، الاستفادة من المزايا التي يمكن أن توفّرها الأدوات المزوّدة بذكاء اصطناعي، مثل إعطاء توصيات مخصّصة لكل مريض يخضع لعلاج أو تيسير الحصول على مشورة اختصاصي في المجال الطبي وخدمات إعادة التأهيل. ويولّد الذكاء الاصطناعي خطر التعرض للتمييز في مجال الرعاية الصحية حيث يجوز برمجة النتائج المرجوّ تحقيقها، مثل خفض التكاليف، مما يهدّد رفاه المرضى ويعرّض الأشخاص ذوي الإعاقة لخطر كبير. وهذا النوع من التمييز يجري تناوله في المادة 25 من الاتفاقية، التي تحظر الحرمان، على أساس التمييز، من الرعاية الصحية أو الخدمات الصحية بسبب الإعاقة. ومن شأن حظر التمييز في توفير التأمين الصحي والتأمين على الحياة على أساس الإعاقة، المنصوص عليه في المادة نفسها، أن يشمل استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد من يحق له الحصول على تأمين صحي.

حرية التعبير والرأي والحصول على معلومات (المادتان 21 و29)

51- تضمن الاتفاقية الحق في حرية التعبير (المادة 21)، بما في ذلك الحق في طلب معلومات وتلقيها والإفصاح عنها، دون أي تدخّل، وهو حقّ قد يُنتهك إذا استُخدم الذكاء الاصطناعي للتضييق على الفضاء المدني وزيادة الرقابة، ولمساعدة الحكومات في مراقبة واستهداف أعضاء جماعات محددة، بما فيها الأقليات. وتشمل التدابير الرامية إلى دعم الوصول إلى المعلومات، على النحو المبين في المادة 21، توفير المعلومات في أشكال يسهل الوصول إليها، وهذا يمكن تيسيره بفضل أدوات الذكاء الاصطناعي التي يسهل استخدامها. وعلى نحو مماثل، تشجَّع الدول على أن تضمن قيام الكيانات الخاصة ووسائط الإعلام الجماهيرية بتوفير المعلومات والخدمات بشتى السبل بما فيها الإنترنت وبأشكال سهلة المنال والاستعمال بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تتعرض حرية تكوين الجمعيات، المحمية بموجب المادة 29 من الاتفاقية، للخطر إذا استَخدمت الحكومات الأنظمة المزوَّدة بذكاء اصطناعي لإزالة المعلومات والمنشورات والمضامين التي تصدرها مجموعات والمحتويات الشبكية، التي تعتمد عليها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمدافعون عنهم لتنظيم وممارسة حقهم في الاحتجاج. ومن الشواغل

الإضـــافية المتعلقة بحرية التعبير التي أوردتها الاتفاقية اللجوء إلى التحرش على الإنترنت باســـتخدام تطبيقات "البوت" مما لديه تأثير سلبي بشكل خاص على أفراد المجتمعات المهمشة المعتادة تاريخياً على التعرض للتمييز.

المشاركة في الحياة السياسية والعامة (المادة 29)

52- إن الشروط الواردة في المادة 29 من الاتفاقية فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات تتصل أيضاً بالطائفة الواسعة لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة بالفعل في الدورات الانتخابية. وهذا يشمل الأدوات المزوَّدة بالذكاء الاصـــطناعي، مثل أنظمة التصـــويت عبر الإنترنت، وكذلك الأدوات التمكينية لتوعية الناخبين، والأدوات التي تستخدمها منصات التواصل الاجتماعي لتحديد وإزالة المتصيدين الأجانب الذين يحاولون على الإنترنت تقديم معلومات مضللة للناخبين المحتملين. ومن شأن هذه الأدوات جميعها أن تعزز إمكانية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية السياسية، شريطة أن يتم تطويرها بما يسهل استخدامها وبما يراعي احتياجاتهم وشواغلهم. وفي الوقت نفسه، تقتضي الاتفاقية اتخاذ تدابير استباقية لضـــمان عدم اســـتخدام أدوات المراقبة المزوَّدة بذكاء اصـــطناعي للقيام مثلاً بتقييد أو إعاقة المشـــاركة الســـياســـية للأشـــخاص ذوي الإعاقة، ولا ســـيما أولئك المنتمين إلى مجموعات عرقية أو إثنية أو إلى مجموعات أخرى مهمشة في العمليات السياسية.

حالات الخطر والطوارئ الإنسانية (المادة 11)

53- على أنظمة الذكاء الاصطناعي أن تؤدي دوراً في حماية الفئات المهمشة حماية فعالة من الأذى والاستغلال وغير ذلك من حالات الخطر، ومن بينها فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتفق مع المادة 11 من الاتفاقية. وتُبذل بالفعل جهود لاستخدام الذكاء الاصطناعي في دعم اللاجئين والمشردين داخلياً ذوي الإعاقة بشكل أفضل وفي استكشاف إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في منع الأشكال المعاصرة للرق والاتجار بالبشر وعمل الأطفال، وكلها أمور هامة بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة[(46)].

54- وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون لاستخدام الذكاء الاصطناعي آثار ضارة على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة. فعلى سبيل المثال، يثير نشر واستخدام منظومات الأسلحة المستقلة تماماً، مثل أنظمة الذكاء الاصطناعي الأخرى، شواغل بشأن قدرة الأسلحة الموجَّهة بواسطة الذكاء الاصطناعي على التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وعلى البت بدقة فيما إذا كان الجهاز المساعد يعتبر الشخص ذا الإعاقة تهديداً. وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا التعرف على سمات الوجوه أو العواطف، التي تُستخدم عند نقاط التفتيش الأمنية للمساعدة في تحديد ما إذا كان الفرد قد يشكل تهديداً، تفتقر أيضاً إلى القدرة على تقييم ردود فعل الأشـــخاص ذوي الإعاقة تقييماً صـــائباً بســـبب النقص في مجموعة البيانات أو تحيزها. وللتخفيف من هذه الشـــواغل ومواجهتها، يجب إشـــراك ذوي الإعاقة في تطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الحالات التي تتسم بالخطورة وفي شراء هذه التكنولوجيا ونشرها.

التعاون الدولي (المادة 32)

55- كما أن تيسير المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الذكاء الاصطناعي يعني أيضـــاً ضـــمان أن تؤدي برامج التنمية الشـــاملة لذوي الإعاقة والتعاون الدولي إلى تعزيز أنظمة الذكاء الاصطناعي الجامعة. وتجدر الإشارة إلى أن المادة 32 (ج) و(د) من الاتفاقية تشير تحديداً إلى تدابير

(46) انظر، على ســـبيل المثال، https://aiforgood.itu.int/about/un-ai-actions/unhcr/ و https://aiforgood.itu.int/event/ai-to-prevent-modern-slavery-human-trafficking-and-forced-and-child-labour/.

التعاون الدولي التي تسهّل "التعاون في مجال البحوث والحصول على المعارف العلمية والتقنية" فضلاً عن إتاحة "الحصول على التكنولوجيا السهلة المنال والمعينة وتقاسمها".

حقوق الملكية الفكرية (المادة 30)

56- تدعو المادة 30(3) من الاتفاقية الدول إلى "التأكد من أن القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية لا تشكل عائقاً تعسفياً أو تمييزياً" يعيق الاستفادة من المواد الثقافية. ويُقترَح أن تتجاوز إعادة التوازن التي تدعو إليها هذه المادة النطاق المادي للحقوق الثقافية. وتحققت عملية إعادة التوازن هذه في معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، حيث جرى تذليل الحواجز التي تحول دون الحصول على نسخ من المواد المطبوعة بسبب القيود التي تفرضها حقوق التأليف. ولا يوجد أي سبب بديهي يمنع تحقيق ذلك في سياقات أخرى.

المشتريات العامة

57- تحدد المادة 4(1)(د) (الالتزامات العامة)، إلى جانب أحكام أخرى في الاتفاقية، أساساً كافية لوضع شكل مُحْكم من المشتريات العامة يكفل تصرف السلطات العامة بما يتفق مع التزاماتها. وتقتضي الاتفاقية ألا تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي وأدواته، التي تشتريها الدولة والكيانات التابعة لها، تمييزية على أساس الإعاقة، وأن تكون سهلة المنال. كما أن روابط الشراء الجامعة التي تتيح النفاذ إلى أعمال المنظمات الدولية وإلى المشتريات مذكورة تحديداً في سياسات متعلقة بالإعاقة مثل استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

التشاور الفعال (المادتان 4 و7)

58- إن أحد المبادئ الجوهرية للاتفاقية هو ضمان المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات وعمليات صنع القرار في جميع المجالات، وهو مبدأ راسخ في المادة 4(3) ومتغلغل في النص بأكمله. ويعني مبدآ المشاركة والإدماج المرتبطان بحقوق ذوي الإعاقة أنه ينبغي استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة نشطة فيما يتعلق بسياسات الذكاء الاصطناعي وبتصميم أنظمتها وتطويرها ونشرها. وهذا منطقي من الناحية التجارية أيضاً، إذ ستُصمَّم الأدوات الناتجة بشكل أفضل يتيح تحقيق أهدافها.

59- كما تعني المشاركة والإدماج، في إطار مصفوفة حقوق ذوي الإعاقة، اتخاذ تدابير استباقية لتنويع الفِرَق التي تعِدّ البيانات وتطوّرها وتجمعها وتعالجها، والتي تحقّق المنتجات والخدمات المتاحة بواسطة الذكاء الاصطناعي وتبحث عنها وتنظمها. فعلى سبيل المثال، في سياق العمالة والتوظيف، يعني ذلك تعيين خبراء من ذوي الإعاقة مختصين في مجالي الخوارزميات والتمييز في التوظيف.

60- وتُطبَّق حقوق المشاركة تطبيقاً متشابكاً بحيث تشمل السكان الأصليين والمهاجرين والأقليات والنساء والأطفال والمسنين ذوي الإعاقة، وغيرهم. ويتمتع الأطفال ذوو الإعاقة، باعتبارهم من مستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي ومنتجاته، بحق محدد في التعبير عن آرائهم بشأن الذكاء الاصطناعي بموجب المادة 7(3) من الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، يجب على أجهزة الذكاء الاصطناعي ومنتجاته المصممة للأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، أن تراعي مصالح الطفل الفضلى. وأفضل طريقة للقيام بذلك هي ضمان مشاركتهم النشطة في تصميم المنتجات بطريقة مناسبة تحترم قدرات الطفل المتنامية وتتماشى مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل.

دال- تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تميّز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة

61- إذا كانت المعاملة غير المتساوية أو التمييز القائم على أساس الإعاقة هما القضيتان الجوهريتان اللتان يركز عليهما هذا التقرير، فكيف تنشأ في الواقع هاتان الظاهرتان؟ إن أحد الأمثلة الصارخة على ذلك هو عند البحث عن صورة "رياضي" في محركات البحث على الإنترنت التي تعمل بواسطة الذكاء الاصطناعي. ومن غير المرجح أن تعطي محركات البحث صوراً لرياضيين ذوي إعاقة لأنها تعتمد على مجموعة بيانات أو خوارزميات تتبنّى رأياً عفا عليه الزمن مفاده أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يمكن أن يكونوا رياضيين. وينبغي التعامل بحذر مع الإصلاحات المقترحة لإزالة التحيز الموجود في الأنظمة، لأن إدراج الإعاقة في الذكاء الاصطناعي لا يتطلب فهم مجموعات البيانات المستخدمة فحسب، وإنما يتطلب أيضاً فهم عملية صنع القرار داخل نظام الذكاء الاصطناعي لتجنب التمييز.

62- وبسبب عدم تناول مسألة الإعاقة مباشرةً أثناء وضع مجموعات البيانات والنماذج الأصلية، والاعتماد بدلاً من ذلك على الممارسة التقليدية، غالباً ما يقوم الذكاء الاصطناعي باستبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة تماماً. وعلى سبيل المثال، تعتمد أدوات تحليل السير الذاتية على تعيينات أرباب العمل السابقة كمؤشر على المرشحين الذين يجري اختيارهم لشغل وظيفة مقبلة. إن الاعتماد على مواصفات الموظفين السابقين يولّد بالضرورة مجموعة بيانات متحيزة أو نموذجاً متحيزاً يستخدمه نظام الذكاء الاصطناعي في تطبيقات فرز المرشحين. كما يؤدي ذلك إلى ترسيخ الحواجز المجتمعية التي تحول دون توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة (بل والمرشحين المنتمين إلى فئات أخرى مهمشة تاريخيا) إذا لم تكن ممارسات التوظيف في الشركة تشمل في السابق الأشخاص ذوي الإعاقة[47]. وللأسف، لا يمكن الركون إلى ذلك بعد.

63- وعلاوة على ذلك، فإن أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة لإجراء فرز أولي على أساس كفاءة الفرد وقدرته على ممارسة وظيفة معينة قد تكون مضللة. وعلى سبيل المثال، إذا كان الوقت المستغرق لإكمال اختبار عبر الإنترنت معياراً لمستوى مهارات المتقدم للاختبار، قد لا يكون ذلك في صالح الأفراد ذوي الإعاقة الذين يستخدمون أجهزة تكنولوجية معينة. وهذا هو الحال بشكل خاص إذا لم يكن من الممكن النفاذ بشكل كامل إلى منصة الاختبار. ويصحّ ذلك خصوصاً إذا لم يلبَّ واجب اتخاذ ترتيب تيسيري معقول. وقد تكون أدوات أخرى مزوّدة بذكاء اصطناعي تُستخدم في أماكن العمل، مثل الأدوات التي تقوم برصد الأداء، مشبوهة أيضاً.

64- ويمكن أن يحدث التمييز بطرق أخرى عندما تقوم أنظمة الذكاء الاصطناعي باستخلاص الاستنتاجات عن الأشخاص الذين يستخدمون بيانات غير مباشرة إذ قد تكون هذه الاستنتاجات دقيقة في حالة الأشخاص الذين لم يعيشوا تجربة إعاقة ولكنها لا تنطبق بتاتاً على الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى سبيل المثال، تكشف البحوث أن نماذج تعلم الآلة المستخدمة في القطاع المالي حدّدت صلة إيجابية بين استخدام الأحرف الكبيرة على نحو سليم باللغة الإنكليزية في طلبات القروض والثقة الائتمانية. وقد يسهم ذلك في خفض درجة الثقة الائتمانية على نحو مجحف في حق الأشخاص ذوي الإعاقة. وببساطة، قد لا ترتبط مطلقاً السمات الأساسية المدخلة في نموذج الذكاء الاصطناعي المستخدم بقدرة الأفراد على سداد قرض ما[48].

(47) Meredith Whittaker and others, "Disability, bias, and AI" (2019).

(48) Reuben Binns and Reuben Kirkham, "How could equality and data protection law shape AI fairness for people with disabilities?", *ACM Transactions on Accessible* Computing, vol. 14, No. 3 (September 2021).

65- وتكنولوجيا التعرف على سمات الوجوه، التي تصنّف الأشخاص أو تستنتج سماتهم من صورهم، تثير شواغل مماثلة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة[49]. وهناك أدلة مُستنديّة تثبت وجود تحيز متأصل في بعض خوارزميات التعرف على سمات الوجوه ضد أشخاص ذوي إعاقة اعتُبروا غير جديرين بالثقة لأن وجوههم لم تكن مطابقة للمعيار المبرمج في نظام الذكاء الاصطناعي. وتُظهر الأدلة أن هناك جوانب متعددة من برامج تحليل سمات الوجوه قد لا تعمل بشكل جيد في حالة الأشخاص المصابين بأمراض مثل متلازمة داون، أو الودانة، أو الشفة المشقوقة أو الحنك المشقوق، أو الأمراض الأخرى التي تؤدي إلى اختلافات في ملامح الوجه. وتشير الدراسات أيضاً إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تستبعد أشخاصاً مكفوفين أو ضعاف البصر بسبب تشريح عينهم وإصابتهم بأمراض مثل المهق. وقد تستبعد أيضاً الأشخاص الذين ينتهجون سلوكيات غير متوقعة مثل الابتعاد عن الكاميرا. وعلاوة على ذلك، قد تسِيء خوارزميات متخصصة بمعالجة العواطف تفسيرَ تعابير وجوه الأشخاص المصابين بالتوحد والأشخاص المصابين بمتلازمة ويليام أو غيرهم ممن لديهم تعابير وجه غير نمطية، مثل الأشخاص الذين أصيبوا بسكتة دماغية أو الذين يعانون من مرض باركنسون أو شلل الوجه النصفي[50].

66- وتثير أيضاً تكنولوجيا التعرف على العواطف، التي تُستخدم لإصدار أحكام تقييمية على الناس، شواغل كبيرة تتعلق بحقوق ذوي الإعاقة. وكما ذُكر، يمكن أن يؤدي استخدامها إلى الكشف عما يواجهه الطلاب من صعوبات في التعلم، مما يثير القلق بشأن استخدام هذه البيانات، إلى جانب شواغل تتعلق بالخصوصية والسرية[51].

67- وهناك طرائق أخرى يؤثر بها الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن لمقدمي الخدمات الاعتماد على التكنولوجيات المزوّدة بذكاء اصطناعي لتقليل الحاجة إلى مقدمي الرعاية البشريين أو التوقف عن الاستعانة بهم. ويمكن أن يولّد ذلك مخاطر جسيمة على الصحة العقلية للأشخاص ذوي الإعاقة وأن يعزّز فصلهم وعزلتهم[52].

68- وتشنّ بعض منظمات المجتمع المدني حملات لمراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الذكاء الاصطناعي[53]. ومع ذلك، لم يكن هناك سوى عدد قليل من الشكاوى الرسمية أو التحقيقات الرسمية أو الإجراءات القانونية المتعلقة بالتمييز الممارس ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في أنظمة الذكاء الاصطناعي. وفيما عدا المبادرات التي سُلط عليها الضوء أعلاه، لم يكشف البحث الذي استَرشد به هذا التقرير عن أي مبادرات تشريعية وطنية تستهدف تحديداً حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الآثار التمييزية للذكاء الاصطناعي أو الخوارزميات. ولم يُكشَف عن أي استراتيجية وطنية معنية بالذكاء

(49) انظر، على سبيل المثال، البيان الصادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "التكنولوجيات الجديدة يجب أن تيسّر إعمال الحق في الاحتجاج السلمي لا أن تعيقه" ("New technologies must serve, not hinder, right to peaceful protest")، 25 حزيران/يونيه 2020.

(50) Anhong Guo and others, "Towards fairness in AI for people with disabilities: a research roadmap" (2019)، متاح على https://arxiv.org/pdf/1907.02227.pdf.

(51) انظر Article 19, *Emotional Entanglement: China's Emotion Recognition Market and Its Implications for Human Rights* (November 2020).

(52) انظر قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 16 شباط/فبراير 2017 الذي يتضمن توصيات إلى اللجنة المعنية بأحكام القانون المدني المتعلق بالروبوتات ((2015/2103(INL)).

(53) من الأمثلة على هذه المنظمات المعهد العالمي لقضايا الإعاقة، والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، والمنتدى الأوروبي للأشخاص دون الإعاقة، ومركز الديمقراطية والتكنولوجيا، ومعهد الذكاء الاصطناعي في العصر الراهن، ومركز التميز المعني بالقرارات المتخذة آلياً والمجتمع والتابع لمجلس البحوث الأسترالي.

الاصطناعي تركّز بوجه خاص على الآثار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

69- وثمة رأي سائد في الأوساط المعنية بتطوير الذكاء الاصطناعي مفاده أنه يمكن تحسين النماذج وإزالة مظاهر التحيّز إذا استُخدمت مجموعات بيانات أكثر تمثيلاً. وصحيح أنه يمكن تصنيف بيانات مجموعة ما تصنيفاً ثنائياً مثل التصنيف على أساس عمر الشخص، إلا أن مفهوم الإعاقة مفهوم أقلّ ثباتاً وتجانساً ووضوحاً. إن إنشاء مجموعة بيانات تجريبية تمثَّل فيها جميع أشكال الإعاقة ينطوي على تحديات ولكنه ليس مستحيلاً. وهذه التحديات يمكن التغلب عليها، وهي تؤكد أهمية التشاور في المراحل الأولى من تصميم المنتجات.

70- وتؤدي حقوق الملكية الفكرية إلى تفاقم جميع الآثار التمييزية المذكورة أعلاه. ومن العوائق الرئيسية التي تحدّ من شفافية أنظمة الذكاء الاصطناعي سرية الشفرة في الخوارزميات وسرية النظام نفسه[54]. ومن العوائق الأخرى التي تحول دون مراعاة قضايا الإعاقة في مجال الذكاء الاصطناعي محاسن ومساوئ إيجاد قواعد عادلة ومعقولة وغير تمييزية تضمن إمكانية منح التراخيص لبراءات الاختراع بما لا يعيق تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي الجديدة[55].

71- ويبدأ حالياً فهم التفاعل المتشابك القائم بين القانون التجاري الدولي والذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، وهو أمر يستدعي دراسة أدق. وتُبحث هذه المسائل إلى حدّ ما في جملة منظمات منها منظمة التجارة العالمية، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث يُنظر حالياً في الالتزامات الأخلاقية المرتبطة بتجارة أنظمة الذكاء الاصطناعي، وفي حقوق الملكية الفكرية التي تقف وراء هذه الأنظمة، وفي منتجاتها التي تكون عبارة عن بيانات وأشكال أخرى. وعلى سبيل المثال، أدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دوراً رئيسياً في وضع معايير أخلاقية عالمية للذكاء الاصطناعي[56]. كما بدأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تناول بعض الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق الذكاء الاصطناعي[57]. ومع ذلك، لم يقدَّم سوى القليل من المساهمات الهامة التي تتناول على وجه التحديد آثار قواعد التجارة الدولية على الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الذكاء الاصطناعي.

72- وتكمن إحدى المشاكل الشائعة في الشروط القياسية المحددة في الاتفاقات التجارية الدولية. وتتضمن هذه الشروط أحكاماً تهدف إلى تعزيز تجارة المنتجات الرقمية مع اشتراط الحفاظ على سريتها عند الاتجار بها عبر الحدود[58]. وهذه القواعد تجعل من الصعب جداً معرفة النطاق الحقيقي لكيفية

(54) انظر، على سبيل المثال، قضية *تالر ضد المراقب العام للبراءات والعلامات التجارية والتصاميم*، قرار محكمة الاستئناف في إنكلترا وويلز الصادر في 21 أيلول/سبتمبر 2021. ورُفعت دعاوى مماثلة في محاكم أخرى.

(55) خلص مركز البحوث المشتركة، التابع للمفوضية الأوروبية، في تقريره لعام 2019 بعنوان "الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي – استعراض الأدبيات"، إلى أنه لم يولَ اهتمام كاف للمعضلة القائمة بين الحاجة إلى الشرح والشفافية من جهة وحقوق الملكية الفكرية من جهة أخرى.

(56) انظر https://oecd.ai/en/ai-principles للاطلاع على المبادئ الخمسة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الإدارة المسؤولة للذكاء الاصطناعي المسؤول.

(57) انظر *تقرير الأونكتاد بشأن التكنولوجيا والابتكار، 2021: اللحاق بركب موجات التقدم التكنولوجي – التوفيق بين الابتكار والإنصاف* (من مطبوعات الأمم المتحدة لعام 2021).

(58) انظر، على سبيل المثال، الفصل 19 من الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والولايات المتحدة المكسيكية وكندا، أو الفصل 8 من الاتفاق المبرم بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان من أجل إقامة شراكة اقتصادية شاملة.

تسبّب أنظمة الذكاء الاصطناعي المتجر بها في التمييز، وقد تعرضت لانتقادات شديدة بشكل عام[59]. وهي تقوّض الشفافية، مما يجعل إنفاذ ضمان المساواة في المعاملة أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً. وكما ذُكر سابقاً، فإن للدول بالتأكيد مجالاً كبيراً، بموجب المادة 30(3) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لإعادة التوازن إلى حقوق الملكية الفكرية المكفولة للأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الذكاء الاصطناعي. ولا بدّ من بذل جهود أكثر تركيزاً في هذا الصدد.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

73- **هناك ثلاثة استنتاجات عامة يمكن فيما يبدو استنتاجها استناداً إلى المناقشة الواردة أعلاه:**

(أ) **أولاً، يمكن أن تكون القوة غير المسبوقة التي يتحلى بها الذكاء الاصطناعي قوةً لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما عندما ترتبط بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب استغلال مظاهر التقدم العميقة التي تشهدها البشرية بشكل سليم للتأكد من أن الأشخاص الأشدّ تخلفاً عن الركب يمكنهم أن يستفيدوا أخيراً استفادة كاملة من العلم وتطوراته؛**

(ب) **ثانياً، ينبغي للدول والشركات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تعمل مع بعضها، أن تعترف صراحةً بالآثار السلبية الموثقة توثيقاً جيداً التي يخلفها الذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة وأن تقوم بتصحيحها. وعلى صعيد التنمية، تنشأ هذه الآثار السلبية عن مجموعات البيانات الرديئة النوعية أو غير التمثيلية التي تؤدي بشكل شبه حتمي إلى التمييز، وعن انعدام الشفافية في المجال التكنولوجي (مما يجعل الكشف عن الأثر التمييزي أمراً شبه مستحيل)، وعن التقصير في الالتزام بالترتيبات التيسيرية المعقولة بما يزيد من حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة، وعن غياب سبل الانتصاف الفعالة. وفي حين سيتم التوصّل بسهولة إلى بعض الحلول ولن يكون الخروج بحلول أخرى بالأمر اليسير، ينبغي عقد التزام مشترك بإقامة شراكة للعمل على جني أفضل النتائج من التكنولوجيا الجديدة وعلى تجنب الأسوأ؛**

(ج) **ثالثاً، هناك حاجة إلى تعديل النقاش بشكل جوهري، استناداً إلى مزيد من الأدلة ومزيد من الاعتبار للحقوق والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من صكوك حقوق الإنسان.**

74- **وتقتضي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثّلهم في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي وشرائها ونشرها. إن حق الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في المشاركة في وضع السياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بتطويره ونشره واستخدامه هو المفتاح لجني أفضل النتائج من الذكاء الاصطناعي وتجنب الأسوأ. فلديهم الحق في المشاركة بنشاط في عملية وضع السياسات وفي أي مداولات تجرى بين الشركات، عن طريق الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مثلاً.**

(59) انظر التقرير عن حقوق الملكية الفكرية لتطوير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، المقدم إلى البرلمان الأوروبي في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والمتاح على https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-9-2020-0176_EN.html#title2.

باء - التوصيات

75- يحدد المقرر الخاص التوصيات التالية لضمان أن يكون المجتمع الدولي في وضع يتيح له جني أفضل النتائج من الذكاء الاصطناعي وتجنب الأسوأ في سياق الإعاقة.

76- وتشجَّع الأطراف على القيام بما يلي:

(أ) توسيع نطاق مناقشاتها الوطنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وإثراؤها وتعميقها آخذةً في الاعتبار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل واضح؛

(ب) الحرص على تضمين النظم الوطنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها، وحظراً صريحاً للاستخدامات أو الآثار التمييزية والضارة للذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي أن تراعي الاستراتيجيات الوطنية للشمول الرقمي صراحةً الحاجة إلى وجود أدوات للذكاء الاصطناعي تحترم حقوق الإنسان، ولا سيما إذا كانت تتناول قضايا الإعاقة؛

(ج) النظر في فرض وقف اختياري لبيع واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تشكل أكبر خطر تمييزي ما لم توضع ضمانات كافية لحماية حقوق الإنسان وإلى أن يتم وضعها. وقد يشمل ذلك وقفاً اختيارياً لاستخدام تكنولوجيات التعرف على سمات الوجوه والعواطف. ويبدو أن الخطر الاستثنائي المتمثل في التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي تطرحه هذه التكنولوجيات، حادّ في هذا السياق بشكل خاص، وينبغي للدول أن تنظر في تأجيل استخدامها ريثما تُجرى مراجعة كاملة لآثارها بمشاركة المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(د) ضمان اتّسام التشريعات التي تنصّ على إيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان بطابع شامل وجامع لذوي الإعاقة، بما يشمل ضمان التزام الشركات بهذه العناية عندما تقوم باقتناء أنظمة الذكاء الاصطناعي وبتطويرها ونشرها وتشغيلها وقبل أن تُقْدم على عرض أو استخدام البيانات الضخمة التي تحوزها بشأن الأفراد. وينبغي للدول التي تنظر في سنّ تشريعات تقضي بإيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان في مجال الذكاء الاصطناعي الذي تنشره جهات فاعلة في القطاع الخاص، أن تحرص على أن تأخذ هذه التشريعات في الاعتبار صراحةً تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(هـ) الإصرار على الالتزام باتخاذ ترتيبات تيسيرية معقولة عند تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك من خلال إدخال ترتيبات تيسيرية معقولة في أدوات الذكاء الاصطناعي، واستكشاف طرق إيجابية لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بما يسلط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ ترتيب تيسيري معقول أو يلفت النظر إليها - رهناً دائماً بحق الفرد في الخصوصية. وتماشياً مع المادة 8 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي للدول أن تقوم بتثقيف القطاع الخاص (الجهات التي تبتكر الذكاء الاصطناعي وتلك التي تستخدمه)، وكذلك القطاع العام ومؤسسات الدولة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي، بالتعاون الكامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وخبراء الذكاء الاصطناعي، بشأن التزامها باتخاذ ترتيبات تيسيرية معقولة؛

(و) الالتزام بمعايير المشتريات العامة التي تشمل قضايا الإعاقة. وينبغي أن يكون شراء الدولة (وجميع الكيانات التابعة لها) لأنظمة أو أدوات الذكاء الاصطناعي مشروطاً بتوافق هذه الأنظمة مع حقوق الإنسان؛

(ز) دعم بناء قدرات المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل رصد تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال. وينبغي للدول أن تنظر في سبل دعم المنظمات التي تمثّل الأشخاص ذوي الإعاقة بتعزيز قدرتها على الدعوة إلى إيجاد ذكاء اصطناعي مسؤول يراعي قضايا الإعاقة، وعلى التواصل بفعالية مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم القطاع الخاص، وعلى إبراز الاستخدامات الضارة أو التمييزية للتكنولوجيا؛

(ح) النظر في عرض التقدم المحرز من حيث تحديد وتصحيح الآثار التمييزية للذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن حيث استخدام أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي للنهوض بحقوق ذوي الإعاقة، وذلك عن طريق الفضاءات المتاحة للتحاور مع الدول بشأن التقدم المحرز، والعقبات القائمة، والحلول المبتكرة التي جرى التوصل إليها فيما يتعلق بالإعاقة والذكاء الاصطناعي. وعلى سبيل المثال، قد تنظر الدول في إدراج معلومات عن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي للنهوض بأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تقاريرها الدورية المقدمة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك في تقاريرها الطوعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

77- وينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القيام بما يلي:

(أ) إرشاد المناقشات الوطنية المتعلقة بسياسات الذكاء الاصطناعي باستخدام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من معايير حقوق الإنسان، وزيادة مشاركة هذه المؤسسات في السياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بحيث تستند السياسة الوطنية إلى أفضل فهم للقانون الدولي لحقوق الإنسان بما فيه الاتفاقية؛

(ب) النظر في تعيين أعضاء مكلفين تحديداً بدراسة الأثر الواسع النطاق للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

78- وينبغي للشركات والقطاع الخاص القيام بما يلي:

(أ) العمل بشفافية وتوفير معلومات بشأن كيفية عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي. وينبغي أن يشمل ذلك الوفاء بمعايير البيانات المفتوحة المصدر والبيانات المفتوحة، ونشر معلومات يسهل الوصول إليها عن كيفية عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي؛

(ب) إجراء تقييمات لأثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان تراعي قضايا الإعاقة من أجل تحديد وتصحيح آثاره السلبية على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي أن يجرى هذا النوع من التقييمات على جميع أدوات الذكاء الاصطناعي الجديدة بما يراعي منظور حقوق ذوي الإعاقة. وينبغي لشركات الذكاء الاصطناعي أن تجري تقييماتها للآثار بالتشاور الوثيق مع المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمستخدمين ذوي الإعاقة؛

(ج) الاستفادة من الجهود التي تبذلها الشركات لإيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان كي تراعى صراحةً قضايا الإعاقة والذكاء الاصطناعي. ويجب على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تقوم بتطوير وتنفيذ التكنولوجيات المتعلقة بتعلم الآلة أن تبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لتحدّد وتتولى بصورة استباقية الآثار المحتملة والفعلية على حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بغية درء المخاطر المعروفة والتخفيف من حدتها إذا حدثت أي تطورات في المستقبل؛

(د) ضمان سبل انتصاف غير قضائية ميسّرة وفعالة وتعويضات عن الأضرار الملحقة بحقوق الإنسان التي تنجم عن التأثير السلبي لأنظمة الذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي أن تكْمل سبلَ الانتصاف القانونية القائمة وأن تمتثل للمبادئ والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن إمكانية لجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء؛

(هـ) الحرص على أن تعبّر مجموعات البيانات عن الواقع أكثر بكثير وأن تمثّل أكثر تنوّع مظاهر الإعاقة، وضمان التشاور بصورة نشطة مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثّلهم عند الخروج بحلول تقنية منذ اللحظات الأولى للدورة الاقتصادية. ويشمل ذلك الإقدام بشكل استباقي على توظيف أشخاص مكلفين بتطوير الذكاء الاصطناعي عاشوا تجربة الإعاقة، أو التشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتكوين الفكرة اللازمة.

79- وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة القيام بما يلي:

(أ) إدراج منظور الإعاقة في استراتيجياتها المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، والسعي بشكل استباقي إلى معالجة تأثير الذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة بما يندرج في نطاق مسؤولياتها، من أجل تقديم مسح مفيد لجميع الفوائد والعثرات التي قد تكون قائمة؛

(ب) الحرص على أن يصبح استخدام الذكاء الاصطناعي المراعي لقضايا الإعاقة عنصراً من عناصر استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وينبغي تنقيح الاستراتيجية لتنص على ضرورة قيام أنظمة الذكاء الاصطناعي وغيرها من المنتجات التكنولوجية الناشئة التي تشتريها وتستخدمها منظومة الأمم المتحدة بمراعاة منظور الإعاقة.

80- وينبغي لهيئات رصد المعاهدات في الأمم المتحدة وللمكلفين بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، القيام بما يلي:

(أ) مواصلة عملهم القيّم في مجال الذكاء الاصطناعي وتوسيع نطاقه لتقييم الآثار الخاصة بالإعاقة؛

(ب) ضمان شمْل الأبعاد المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة عند النظر في اعتماد أو تنقيح التعليقات العامة أو التوجيهات القانونية والسياساتية المتعلقة بحقوق إنسان التي تتناول الذكاء الاصطناعي.

81- وعلى وجه الخصوص، ينبغي للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن تنظر في وضع تعليق عام يوضح التزامات الدول (ومسؤولياتها التنظيمية تجاه الجهات الفاعلة الخاصة) الناشئة عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي.

82- وينبغي ألا تعوق الاتفاقات التجارية الدولية تحقيق العدالة في مجال الذكاء الاصطناعي. وينبغي لمنظمات التجارة الدولية المشارِكة في تعزيز التجارة العالمية وتنظيمها أن تنظر صراحة في حقوق ذوي الإعاقة لأنها تتأثر بتطوير التكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة. وينبغي إيجاد سبل لإعادة التوازن بين إعمال حقوق الملكية الفكرية وضمان المساواة في معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم تعرضهم للتمييز.

83- وينبغي إجراء البحوث، في إطار شراكة نشطة وإنتاج مشترك مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، في المجالات التالية:

(أ) التحري عن استخدام الذكاء الاصطناعي وتأثيره على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك: (أ) تحديد الاستخدامات الإيجابية للذكاء الاصطناعي لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ و(ب) توضيح وتحديد الآثار السلبية (سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة)؛ و(ج) استكشاف سبل تصحيح هذه الآثار وتجنبها في المستقبل؛

(ب) تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات مثل الصحة والتعليم والعمالة والعيش المستقل وتغيّر الخدمات والإسكان والخدمات المالية؛

(ج) تقييم تأثير الاتفاقات التجارية الدولية على قدرة الدول على ضبط الآثار التمييزية للذكاء الاصطناعي بشكل فعال وعلى كيفية تحقيق إعادة التوازن عند الحاجة.